

التغير الاجتماعي في الصومال بعد التحول الرقمي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي

شهد المجتمع الصومالي خلال العقدین الأخيرین تحولًا رقميًا متسارعًا أحدث تأثيرات عميقة في بنيته الاجتماعية والثقافية. فقد أدى انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى إعادة تشكيل أنماط التواصل والتفاعل بين الأفراد، وأسهم في ظهور ثقافات جديدة تتجاوز حدود الجغرافيا والتقليد. يمثل هذا التحول الرقمي ظاهرة اجتماعية مهمة تستحق الدراسة، نظرًا لتأثيرها المباشر في القيم والسلوكيات وأنماط التفكير في المجتمع.

يُعد التحول الرقمي عاملًا رئيسيًا في نقل المجتمع الصومالي من نمط الحياة التقليدي القائم على التواصل المباشر والعلاقات الأسرية والاجتماعية، إلى نمط حديث يعتمد على التكنولوجيا والتواصل الافتراضي. فقد أصبحت منصات مثل Facebook وTikTok وX (Twitter) أدوات رئيسية للتعبير عن الرأي، ونشر الوعي، وتعزيز المشاركة المجتمعية، خاصة بين فئة الشباب التي تشكل النسبة الأكبر من السكان. ورغم الإيجابيات الكبيرة، مثل تسهيل الوصول إلى المعلومات وتعزيز حرية التعبير، إلا أن التحول الرقمي يحمل تحديات اجتماعية وثقافية معقدة، أبرزها ضعف الوعي الرقمي، وانتشار المعلومات المضللة، وتأثير المحتوى الأجنبي على القيم الإسلامية والعادات المحلية الحميدة. كما أدت العزلة الافتراضية إلى تقليص دور الأسرة في التوجيه الاجتماعي، وظهور فجوة بين الأجيال في فهم التكنولوجيا واستخدامها.

من جهة أخرى، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة فعالة في تمكين المرأة والشباب من المشاركة في النقاشات العامة، وتوسيع نطاق الوعي السياسي والاجتماعي، ودعم المشاريع الريادية عبر التسويق الإلكتروني. كما ساهمت في تعزيز التواصل بين أفراد الجاليات الصومالية في الخارج ووطنهم الأم، مما أوجد مجتمعًا رقميًا عابرًا للحدود.

لتقليل الآثار السلبية للتحول الرقمي وتعزيز فوائده للمجتمع، يمكن اعتماد الآليات التالية:

1. تعزيز الوعي الإسلامي والاجتماعي السليم والرقمي: تعليم الأفراد كيفية الاستخدام الآمن السليم والمسؤول

لوسائل التواصل الاجتماعي، وفهم المعلومات المتداولة، وإدماج التربية الرقمية في المناهج الدراسية.

2. تفعيل دور الأسرة والمؤسسات الإسلامية والإعلامية: توجيه السلوك الرقمي للأفراد، نشر قيم الاحترام والمسؤولية، ومراقبة المحتوى غير الأخلاقي أو المضلل.

3. تنظيم حملات توعية مجتمعية: بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتثقيف الشباب حول مخاطر الإدمان الإلكتروني وخطاب الكراهية.

4. تطوير الأطر القانونية والتنظيمية: وضع قوانين تحمي الأفراد من الجرائم الإلكترونية والانتهاكات الرقمية، مع الحفاظ على حرية التعبير في إطاره القانوني.

5. تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص: لتوفير بنية تحتية تقنية قوية، لتسهيل الوصول إلى الإنترنت بأسعار مناسبة، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال الرقمية.

اعتماد هذه الآليات يسهم في بناء مجتمع صومالي رقمي متوازن، قادر على الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة دون أن يفقد هويته الثقافية الإسلامية و استقراره الاجتماعي.

إعداد الطالبات :

1 ياسمين عبدالرشيد عبد

2 عبدالحكيم عبدالله فارح